و. ي. وبحلول عام ١٩٧٠ أمكن الوصول الى اتفاقية تنفصل بموجبها م. ص. ع. والوكالة اليهودية لاسرائيل قانونيا ، ولكنهما تقيمان علاقة مشاركة جديدة مع هيئات الجباية اليهودية العالمية المحددة في الاتفاقية(١٣٢). وقد وقعت اتفاقية اعادة تكوين الوكالة اليهودية لاسرائيل ، اخيرا في ٢١ حزيران ١٩٧١ ، وأطلق على عملية المشاركة رسميا اسم الوكالة اليهودية المعاد تكوينها لاسرائيل(١٣٣).

ورغم الزعم بأن اعادة تكوين الوكالة قد أجريت لتعبئة الموارد المتاحة و « الحصول على مشاركة نشطة من اليهود في شتى انحاء العالم في اعمال الانقاذ واعادة التأهيل ، والاستيطان والاعمار في اسرائيل »(١٣٤)، فقد حدد السيد بينكوس السبب في هذا التغيير بوضوح :

« لماذا الفصل بين الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية ؟ لماذا لا نستطيع أن نكون في هيئة واحدة ؟ في الحقيقة اننا تعرضنا للضغط من قبل بلدان كثيرة وليس فقط من قبل انجلترا ، جنوب افريقيا ، استراليا وبلدان اخرى . لقد اتخذنا الخط الذي اتخذناه بسبب اوضاع في بلدان معينة وخاصة في الولايات المتحدة . ان الفصل هو ضرورة تولدت عن تطورات قانونية معقدة ، لن احاول ، في هذه اللحظة ، حتى محاولة تحديدها. ولذلك ، توصلت الحركة الصهيونية الى الاستنتاج بأنها يمكن ان تقبل مشاركة على اساس الفصل ولكنها لن تدفع هذا الفصل الى ابعد مما تفرضه الالتزامات القانونية ... »(١٣٥).

اما الاتفاقية نفسها فهي اكثر صراحة : « ان الوظائف والمهام والبرامج التي تتولاها الوكالة أو تقدم لها الاموال سوف تكون من نوع يمكن تنفيذه من قبل منظمات معفاة من الضرائب »(١٣٦).

واستنادا الى السيد بينكوس ، لم يكن للجماعات الاميركية التي تجمع الاموال ، قبل اعادة التنظيم ، أية سيطرة على الاموال المجبية بعد أن تترك الولايات المتحدة . واليوم، كما يؤكد ، فان الجماعات الاميركية هي جزء من عملية اتخاذ القرارات . وقد صرح في مقابلة مع وكالة التلغراف اليهودية :

« في السابق كانت منظمات الجباية تقوم فقط بجمع الاموال وارسالها الى الوكالة اليهودية لتقوم بدورها بانفاقها . اما اليوم فهم يساعدون في وضع الميزانية وتعيين الاولويات »(١٣٧).

ويلاحظ أن تصريح السيد بينكوس بأن المنظمات الاميركية ليس لها أية سيطرة على الاموال بعد مغادرتها الولايات المتحدة يتعارض تعارضا مباشرا مع الادعاءات التي وردت خلال جلسات الاستماع الى الشهادات التي كلف بها فولبرايت عام ١٩٦٣ ، بأن الاموال الاميركية ، رغم ارسالها مباشرة الى اسرائيل بواسطة الوكالة اليهودية لاسرائيل ش. م. تظل تحت سيطرة المنظمة الاميركية(١٣٨).

ان المتبرعين وجماعات الجباية الاميركية لا زالت ، لا تملك السيطرة على انفاق الاموال الاميركية في اسرائيل . وقد اعلن السيد مايكل ساكر ، رئيس النداء الفلسطيني المشترك في لندن وزعيم الوفد البريطاني الى الجمعية التأسيسية للوكالة اليهودية المعاد تكوينها بأنه :

« ليس من وجهة نظري أن يحاول اعضاء الدياسبورا في الوكالة الجديدة ، السيطرة على توجيه انفاق الاموال . ولكنني لا اعتقد انه لا يحق لهم لفت النظر الى مجالات مهملة او الى طرق اكثر كفاءة في انفاق أموال سبق وضعها في الميزانية »(١٣٩). وهكذا بالرغم من أن البنية التنظيمية الصهيونية قد تغيرت في الظاهر مرة اخرى ، فان فلسفة عملها بقيت كما هي .